

أشكركم سيدي النائب والسادة النواب على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عبد القادر كويني.

السيد عبد القادر كويني: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على تقديمه هذه التوضيحات التي أفادت هذا الموضوع الذي أعلم جيدا أنه - كما ذكرت - حساس وفيه تراكمات كثيرة، وما دفعني إلى طرح هذا السؤال هو أنني من أهل القطاع وكنت مسيرا لمؤسسة، كما أن الطرق التي اتبعتها الوزارة في معالجة هذا الموضوع لا زالت غير فعالة إلى حد الآن، فعندما يحتل موظف سكنا إلزاميا داخل مؤسسة فعلى مديرها تطبيق إجراءات القضاء، لكن المقاضاة تتم ببطء وأتعاب المحامين غير كافية، فليس من الممكن أن يقبل المحامي هذه العملية بمبلغ 2000 أو 3000 دينار، إذن فالمقاضاة تكاد تكون عديمة الجدوى، ولا بد من وجود أساليب أخرى ويبقى مسؤول المؤسسة يتابع إجراءات التقاضي والموظف ساكن، بينما المسؤول الحقيقي كالمقتصد أو المراقب العام للنظام الداخلي غائب عن المؤسسة، فكيف يمكن تسيير مؤسسة بنظام داخلي في غياب المراقب العام مثلا؟ وهناك حالات أخرى، فعندما يكون مدير المؤسسة من مدرسة للتعليم الأساسي أو من ثانوية بعيدا عن المؤسسة التي يسيرها بحوالي 20 أو 50 كيلومترا، فأنا أتصور أن السليبات ستكون كثيرة ولذلك أتمنى أن تكون هناك إجراءات أكثر فعالية في الميدان وأتمنى التوفيق للسيد الوزير في هذا المجال، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد عبد القادر كويني، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد وزير التربية الوطنية.

السيد الوزير: شكرا للسيد النائب، أنا أتفق معه فيما يخص الوضعية السائدة في هذا الميدان وصعوبة هذا الموضوع. سيدي النائب، نحن في وزارة التربية الوطنية

- إخطار وإعذار المحتلين غير الشرعيين لإخلاء السكن هذا العام وتحديد آخر السنة كآخر أجل، وعند انتهاء المهلة لا بد من محاكمة المعنيين برفع دعوى استعجالية، ولا بد من التذكير أيضا أن وزارة التربية الوطنية ليس من مهامها إسكان موظفيها لكن طبيعة الوظيفة في التسيير والإشراف تستلزم في حالات محددة وجود المدير أو المسير بعين المكان تسهيلا لمهمته.

- إن الصعوبات الأساسية التي تواجهها وزارة التربية الوطنية تتمثل في تراكم حالات عدم الإخلاء وذلك منذ بداية السبعينيات نظرا إلى عوامل وضغوط يعرفها العام والخاص وعلى رأسها أزمة السكن الخائقة التي تعيشها البلاد، وتتمثل الحلول والإجراءات التي بدأت وزارة التربية الوطنية في تنفيذها بالفعل فيما يأتي:

(1) توقيف النزيف بعدم إضافة حالات جديدة للوضعية الحالية.

(2) محاولة معالجة الأوضاع والمشاكل السابقة التي ما زالت إلى حد الآن مطروحة، وذلك بمجرد ودراسة الحالات حالة بحالة، حيث أثبتت التحقيقات أن هناك وضعيات يملك أصحابها سكنا بديلا، فهؤلاء أيها الإخوة ستتخذ ضدهم إجراءات قانونية وهذا بإحالة ملفاتهم على العدالة كما سبق ذكره، أما الباقيون فسيتم تشجيعهم قدر الإمكان، أي الذين ليست لديهم سكنات أخرى، للحصول على سكنات بمختلف الأوجه التي تتيحها السياسة الوطنية في ميدان السكن.

هذا ومن الطبيعي أن تواجه وزارة التربية الوطنية صعوبات جمة لإيجاد الحلول لوضعيات تراكمت وتزايدت لأكثر من 20 سنة، ولا بد إذن من الوقت الكافي لضبط الوضعية والتحكم فيها، وأعتقد أيها الإخوة، سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، أننا لن نصل إلى أية نتيجة في هذا المجال إلا بالتعاون الوثيق بين كل الوزارات وكذلك حل مشكل السكن بصفة عامة.

إذا كانت هذه المناصب شاغرة فلماذا تبقى وبهذا الحجم غير مستغلة رغم احتياج القطاع إليها وإلى توفر الآلاف من خريجي الجامعات الذين يمكنهم الترشح للتوظيف في هذه المناصب؟

وتقبلوا أسمى عبارات التحية والتقدير.
شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس: شكرا السيد فاتح فرد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التربية الوطنية.

السيد الوزير: السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إخواني الصحفيين،

شكرا جزيلاً سيدي النائب المحترم على الأهمية الكبيرة التي تولونها للقطاع، وشكرا على اعتنائكم بقطاع التربية وأؤكد ذلك الآن بصفة رسمية عن طريق الأرقام:

- إن قطاع التربية ليس له منصب شاغر.
- إن هذا القطاع بحاجة إلى 20.000 منصب، وسأعطيكم كل الأرقام التي تخص هاتين النقطتين:

- في سنة 1999، بلغت المناصب المالية المفتوحة 474983 منها 329.082 تربوياً.

- تقدر الميزانية المخصصة لتغطية هذه المناصب بمبلغ 117.875.466.000 وكلها استهلكت في سنة 1999، هاتوا ما عندكم إن كنتم صادقين.

سيدي رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب،

سأتطرق الآن إلى المشاكل وإلى البيروقراطية التي أدت ببعض المسؤولين إلى هذه التصريحات، وأنا أقول المؤسسات وأذكر هنا خاصة الوظيف العمومي.

نعمل في إطار القانون والديمقراطية وملجؤنا الوحيد هو العدالة لكن وللأسف يتطلب اللجوء إلى العدالة في بعض الأحيان وقتاً، كما أن له طرقاً أخرى سنعمل بها وسبق أن ذكرتها ومنها القضاء المستعجل.

سيدي النائب ليس لدينا إلا القانون لتطبيقه في دولة ديمقراطية تطمح إلى غد أحسن وشكراً.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

إخواني النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية.

- بمقتضى أحكام الدستور لاسيما المادتان 100 و 134 منه.

- وبناء على القانون العضوي الذي يحدد وينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المواد 68، 69، 70 و 71 منه.

- وبالنظر إلى أهمية قطاع التربية وأهمية حسن تأطيره والاستغلال الأمثل لإمكانياته، وبالنظر إلى ما عبرتم عنه سيدي الوزير في مناسبات عديدة من أن قطاعكم يعاني عجزاً في المناصب المالية وصلت بعض تقديراته إلى عشرين ألف منصب مالي.

- وبعد التصريحات الرسمية للسيد وزير المالية أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2001 والتي تفيد أن القطاع يتوفر على أكثر من 31000 منصب شاغر، وإزالة لهذا اللبس والتناقض بين التصريحات الرسمية ومن أجل توضيح الصورة للرأي العام يشرفني السيد الوزير أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي الآتي:

العمومي وأنا أعتبر أن في قطاع التربية $1+1=3-1$ و"الحديث قياس".

سأتطرق الآن أيها الإخوة إلى مشاكل أخرى، حيث يبلغ عدد المناصب المجمدة لعدم تحويلها: 6484 منصبا وهذه المناصب ألغيت منذ صدور قانوني 90 و94 وتتعلق هذه المناصب بمنصب المممرن الذي تم إلغاؤه بموجب القانون الماضي وكذا منصب المعلم المساعد الذي تم إلغاؤه أيضا، كما أن منصب أستاذ التعليم الأساسي ألغي بسبب إلغاء المعاهد التكنولوجية لقطاع التربية، وحاليا نأخذ من الجامعة السياسة الجديدة في ميدان التعليم وهذه المناصب يشغلها أساتذة مستخلفون، علما أن الوظيف العمومي لم يحتسب 6484 منصبا، لأنه يعتبرها مناصب شاغرة، أما بالنسبة إلي فتوجد مدرسة وأساتذة يعملون في هذا الميدان ويشغلون هذه المناصب.

سأضيف إليكم معلومات أخرى، إخواني، تخص عدم فهم واقع التربية وواقع الجزائر.

أما بالنسبة إلى الإحالة على الاستداع أو عطلة الأمومة فإن صاحبهما الذي يكون قد عمل مدة 20 سنة، عندما يستقيل من هذا القطاع وينتقل إلى قطاع آخر وهذا حسب قوانين الدولة فإن منصبه بالنسبة إلى الوظيف العمومي لايلغى وإنما يبقى شاغرا، كما أنه عندما يذهب أحد ليعمل في قطاع آخر فيجب ألا يؤدي ذلك إلى توقف التلاميذ عن الدراسة، أما الذي يذهب لأداء واجب الخدمة الوطنية فمن حقه قانونا أن يعاد إليه منصبه الذي يعتبره الوظيف العمومي منصبا شاغرا، بينما أعتبره منصبا مشغولا من قبل أستاذ مستخلف.

أضيف لكم بعض الأمثلة وأتوقف عند هذا الحد، لأن القائمة ماتزال طويلة، لقد سمحت وزارة التربية الوطنية في سنة 1990 للأساتذة الذين تكونوا في المعاهد التكنولوجية سابقا بالالتحاق بمناصبهم حينما كان هناك نقص في الأساتذة وهذا رغم أن بعضهم لم يتموا دراستهم، حيث كان ينقصهم سداسي أو سداسيان إلى غير

في قطاع التربية، أيها الإخوة، يعتبر المستخلف عنصرا أساسيا، فلقد كان موجودا قبل سنة 1962 وكان يسمى الأستاذ الملحق وهو موجود حاليا وسيبقى موجودا لأسباب موضوعية، وهذا المستخلف لن يتم الاستغناء عنه إلا عندما يزول قطاع التربية ككل. والإخوة النواب هنا يعرفون جيدا قطاع التربية وسأفسر ذلك وأعطيك بعض الأمثلة.

إخواني، المستخلف هو الذي يقوم بنفس المهام ويتقاضى تقريبا نفس الراتب ولكن الشيء الوحيد الذي ينقصه هو وثيقة في ملفه المودع لدى مصالح الوظيف العمومي، وأذكر على سبيل المثال الخدمة الوطنية، فكما تعلمون فمنذ صدور قانون سنة 1994 المتعلق بقضية بطاقة الخدمة الوطنية والذي ينص على أن الذي لم يسو وضعيته تجاه الخدمة الوطنية - وهذا شيء طبيعي بالنسبة إلى كل الجزائريين - فيجب أن يوقف عن العمل سواء على مستوى قطاع التربية أو على مستوى كل القطاعات، فالأساتذة الذين كانوا يعملون في قطاع التربية الوطنية ودخلوه بإجراء مسابقة وبطرق قانونية، فانطلاقا من سنة 1994 سحبت مناصبهم المالية وأصبحت شاغرة لدى مصالح الوظيف العمومي ولكن عندما ذهب هؤلاء الأساتذة لأداء واجب الخدمة الوطنية، فنحن لم نغلق المدارس وبقي التلاميذ يراولون دروسهم وهم يعدون بالآلاف، حيث أنه عندما يذهب الأستاذ المرسم الذي يعمل في قطاع التربية الوطنية منذ زمن لأداء واجب الخدمة الوطنية فليس لدي الحق يا إخواني في غلق المدرسة وإبقاء تلاميذها في منازلهم، كما أنه ليس لدي الحق بعد أن ينتهي هذا الأستاذ من أداء واجبه ويرجع ليطالب بمنصبه أن أقول له ليس لديك منصب، لأن منصبه يبقى شاغرا ويشغله مستخلف حتى يرجع، فالوظيفة العمومي لا يحتسب هذه المناصب، وأنا كوزير للتربية الوطنية أعيش واقعا ولا أساير الأوهام، بل أساير الواقع.

إخواني، في قطاع التربية الوطنية ليس من السهل أن $1+1=2$ فنحن نمثل نسبة 50٪ من التابعين للوظيفة

وحتى الآن لست موافقا على ذلك وبحوزتي الأرقام، لكن لا علينا إذا كان الفائض قدره 18 ألف منصب في سنة 1995، وسأفيدكم بأرقام عن ذلك، حيث أنه منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا أحيل على التقاعد 12 ألف أستاذ وتم إلغاء مناصبهم المالية تماما، كما أن 18 ألف منصب عندما ننقص منها 12 ألف منصب فالباقي هو 6 آلاف، فكم مؤسسة تربوية بنينا منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا زيادة على المؤسسات التربوية التي كانت قائمة آنذاك؟ فهناك 1917 مدرسة ابتدائية و735 إكمالية و378 ثانوية ومتقنة، أما العدد الإجمالي للمؤسسات فهو 3030 مؤسسة يؤطرها 6000، وهذا العدد لا يغطي كل الاحتياجات من أساتذة ومؤطرين وعاملين في المطاعم وحراس وغيرهم.

وعلى هذا الأساس، إخواني، أقول لكم اليوم وبصفة رسمية إن عدد المناصب الناقصة في قطاع التربية بعد التفطيش الذي قمنا به بعد الدخول المدرسي ولاية بولاية -حسب الأرقام التي بحوزتي- هو 15582 منصبا، من بينها 2896 في الطور الثانوي و3967 في الطور الثالث من التعليم الأساسي و8719 في الطورين الأول والثاني من التعليم الأساسي، وأستطيع أن أفصل ذلك ولاية بولاية، فمثلا ولاية معسكر ليست لديها احتياجات، أما ولاية بجاية فينقصها 942 منصبا وقد قام عمالها بإضراب ووعدهناهم بمساعدتهم، وولاية جيجل ينقصها 790 منصبا... إلخ، حيث بحوزتي كل الأرقام ولاية بولاية، وبصفتكم نواب الأمة يمكنكم القيام بالتحقيق، فأبواب وزارة التربية الوطنية مفتوحة أمامكم وسنستقبلكم بكل سرور، وأنتم تعرفون الميدان فهذا الأخير بين لي شيئا كما لاحظ ذلك النواب الذين انتقلوا معي إلى الميدان، حيث لاحظنا أن مؤسسة جديدة تتكون من 10 حجرات تم استغلال خمس منها فقط، وقد وجدت في حجرة 60 تلميذا فسألت لماذا؟ فقيل لي: لقد أصبحت المدارس متوفرة إلا أن هناك نقصا في الأساتذة، وقد كان معي النواب في ولايات المسيلة، عين الدفلى، سعيدة وباقي الولايات، وبالتالي فإن الوزارة تشتكي من نقص المناصب والمجلس الشعبي الوطني يطالب بها

ذلك، وبالتالي فهم أساتذة وطلبة في نفس الوقت وملفاتهم لا ينقصها إلا ما يثبت دراستهم للسداسي، لكن الوظيف العمومي يعتبر مناصبهم شاغرة وأنا أعتبرهم أساتذة عاملون وهذا مقياس وهم يعدون بالآلاف أيها الإخوان.

لأريد أن أتطرق إلى كل هذه التفاصيل، ولكن أريد أن أقول لكم بصفة رسمية إن كل المناصب في قطاع التربية الوطنية مشغولة، بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية الوطنية تنقصها مناصب وسأزودكم بالأرقام، حيث يذكرني هذا بدولة متقدمة تقع بجوارنا قال وزيرها السابق: لا بد من إزالة الشحم عن فيل الماموث، لأن لديهم فائضا في الأساتذة.

سأفيدكم الآن بمعلومات عن هذه الدولة التي أنشأت في الأيام القليلة الماضية أكثر من 180 ألف منصب، حيث أنه في 16/11/2000 كان هناك 62 ألف منصب في الطور الابتدائي و88 ألف منصب في الطور الإكمالي و17 ألف منصب إداري أي 167 ألف منصب جديد وهذا رغم أنهم كانوا قبل عامين يقولون إن هناك فائضا في قطاع التربية الفرنسي، لماذا أتكلم عن ذلك؟ لأن قطاع التربية أصبح هو بدوره في إطار العولمة يهتم الجميع، ونحن كذلك ينبغي أن نلاحظ ما يفعله جيراننا خاصة من الدول المتقدمة.

إخواني، أقول إن المشكل مطروح، رغم أننا سويينا وضعية 25 ألف ملف للمستخلفين ولم يبق لنا إلا تسوية بعض الوضعيات.

إخواني، أعود الآن إلى مشكلة نقص المناصب في قطاع التربية الوطنية.

إخواني، أسجل للتاريخ أن البنك العالمي ووزارة المالية صرحا في سنة 1995 أنه يوجد فائض في الأساتذة في قطاع التربية يقدر بـ 18 ألف أستاذ، إلا أن وزارة التربية لم تكن موافقة على ذلك، وأنا لم أكن وزيرا للتربية آنذاك

الرئيس: شكرا السيد فاتح فرد، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا جزيلاً السيد فاتح فرد، أنا لم أطلب المساعدة من المجلس الشعبي الوطني، لأن لدينا حكومة وهذه الأخيرة عكفت على حل مشاكل القطاع أثناء التحضير للدخول المدرسي، وأنا أشكر الحكومة على كل ما قامت به لمنح الإمكانيات لهذا القطاع ولا تظنوا، سيدي النائب، أن هناك صراعات بين الوزراء فأنتم مخطئون، لأننا نعمل في كنف واحد، ونطبق سياسة واحدة وهي سياسة رئيس الجمهورية التي يشرف على تطبيقها ميدانيا السيد رئيس الحكومة. لكن المطلوب فقط هو بعض المعلومات والتنسيق نظراً إلى الصعوبات التي يتلقاها القطاع من الجانبين المالي والتربوي.

سيدي الرئيس،
السيد النائب،

اعلموا أن هذا المشكل قد درسته الحكومة في أول اجتماع لها - وسأفيدكم بمعلومات عن ذلك فيما بعد- وهي متفقة مع وزارة التربية الوطنية في هذا الميدان وشكراً.

الرئيس: تفضل السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي (بيدي نقطة نظام):

أود، سيدي الوزير، أن توزع علينا هذا القرار لكي يدرسه السادة النواب - كما كنت تقول- حتى نساعدكم...

الرئيس: يا سيد محمود المراوي، إنك نائب منذ ثلاث (3) سنوات، والنظام الداخلي واضح فيما يخص مفهوم نقطة النظام، وما قلته لاعلاقة له بالموضوع بل هما رغبتك واقتراحك فبلغهما إلى سيادة الوزير...

رجاء، رجاء وإلا سأطبق عليك النظام الداخلي، فلقد بلغ السيل الزبي.

كما تطالب بها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي لها مختصين وحتى الحكومة تطالب بذلك، وما بقي لنا -إخواني- إلا مساعدة قطاع التربية لحل مشكل المناصب المالية. أشكركم جزيل الشكر وأبقى في خدمتكم لأفيدكم بكل المعلومات والسلام عليكم (تصفيق).

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: شكرا سيدي الرئيس.

تحية مجددا للجميع، عندما طرحنا السؤال، أردنا أساسا توضيح الصورة للرأي العام، لكن أعتقد أن الصورة الآن زادت غموضا في بعض جوانبها، لأن المنصب المالي الشاغر له مفهوم قانوني محدد لا نختلف في تحديده، وكذلك الاستخلاف، سيدي الوزير، له مفهوم قانوني محدد، ولا أعتقد أن أي مسؤول يعتبر أن المنصب المستخلف هو منصب شاغر، فالمناصب التي تم إلغاؤها لا حديث عنها، لأن التصريح الرسمي يفيد بوجود أكثر من 31 ألف منصب مالي شاغر، وهو تصريح رسمي لمسؤول في الحكومة، بالإضافة إلى التصريح الرسمي للسيد الوزير المسؤول عن القطاع والذي يفيد بأن القطاع بحاجة إلى 20 ألف منصب، وبالتالي إذا أدخلنا إشارة (-) على العدد 20 ألف منصب يصبح لدينا غموض فيما يخص 51 ألف منصب. أعتقد أن الأمر خطير ولا نختلف مع السيد الوزير في ضرورة الاهتمام بالقطاع ورصد الإمكانيات المادية اللازمة له والتي من بينها فتح مناصب مالية، لكن أعتقد أن المساعدة التي طلبها منا ليست على مستوانا وإنما على مستوى الحكومة أو مجلس الوزراء، لأننا لسنا الذين تحدثوا عن هذا العدد الكبير من المناصب الشاغرة بل تحدثت عن ذلك عضو في الحكومة، ولذلك أقول -إذا سمح لي السيد الرئيس والسيد الوزير- إن حل هذا الموضوع يكون على مستوى الحكومة ونحن لكم الأذان الصاغية واليد المساعدة، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1- من ذا الذي دبر هذه الفعلة بالضبط لأننا نريد أن نزيل الستار عن أعمال قد تختبئ هنا وهناك؟

2- من الذي غيب هذا الموضوع وأصر على أن يظل في طي النسيان؟

3- أين وصلت وزارة الشباب والرياضة صاحبة الدعوى لدى العدالة؟ هل تخلت عن دعواها أم أن الموضوع لم تبت فيه العدالة الجزائرية؟

4- لماذا تتكرر مثل هذه الإساءات إلى الشعب الجزائري والوطن العزيز مرة أخرى ومرات مثلما حدث مؤخرا في شاشة التلفزة الجزائرية على لسان فنان استهزأ بكل شيء حتى بأعلى مؤسسة في الدولة الجزائرية؟

5- في الوقت الذي نجد فيه زوبعة ضد صاحب كتاب يتعلق بالتاريخ مثلا مع الإصرار على مصادره رغم صحة حججه المدعمة بالوثائق والشهود تجدنا في الوقت نفسه لا نصر على مصادرة كتاب مثل "دليل الجزائر" ولا نشور على من يقسم الشعب الجزائري إلى سادة وعبيد، فلماذا نشور لذلك ولا نشور لهذا رغم أنه هو مصدر الفتنة ومصدر كل شر دفين؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي، معالي الوزير، تقبلوا منا أسمى معاني التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد أحسن عربي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الشباب والرياضة.

السيد الوزير: بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب الأفاضل. أود قبل الإجابة عن سؤالكم التنويه بالحس الوطني الذي أبدبتموه من خلال صياغتكُم لهذا السؤال، حيث يتجلى

أحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

الإخوة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على المادة 134 من الدستور وطبقا للمواد 101.100.99.98 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، فإنني أطرح عليكم قضية كتاب "دليل الجزائر" الذي أصبح أشهر من نار على علم وأفضح من فضيحة "واترغيت" ذلك الكتاب المطبوع باسم وزارة الشباب والرياضة وعلى نفقتها - طبعا - سنة 1997.

وقد أثيرت يومها هذه القضية في مناقشة برنامج الحكومة يوم 13/08/1997 وعبر السيد رئيس الحكومة السابق نفسه يومئذ عن أسفه إزاء هذا العمل الدنيء أمام النواب وكل ذلك مسجل في الجريدة الرسمية للمداولات، السنة الأولى رقم 17 الصادرة بتاريخ 1997/12/01 عن المجلس الشعبي الوطني.

ومما قاله رئيس الحكومة السابق (إنه عمل خطير وندد به ونستنكر هذه الوثيقة) بعدما أكد أن القضية أمام العدالة في محكمة سيدي امحمد مرفوعة باسم وزارتك أعني وزارة الشباب والرياضة.

بناء على هذا فإن طرح هذا الموضوع المغيب منذ ذلك التاريخ يعد غاية في الأهمية لأنه مس بسمعة الشعب الجزائري برمته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل التعبير عن مدى التزام الحكومة سواء تغيرت أو لم تتغير بالوعد الذي ألزمت به نفسها أمام السادة النواب وكل الجزائريين، ولذلك نتساءل:

ذات بعد مادي أو زماني، ولاسيما أن الواقعة قد مر عليها أكثر من 3 سنوات، وبالتالي يتعين علينا أن نهتم أكثر بالمستقبل ونوجه المزيد من العناية لما ينبغي القيام به من أجل الشباب وترقيته وازدهار الحركة الرياضية الوطنية التي كانت أحسن دليل للتعريف بالجزائر في ألعاب سيدني الأخيرة من خلال النتائج المرضية المحققة الشيء الذي يدعونا إلى مضاعفة العمل للحفاظ على هذا المستوى أولا والمضي قدما لبلوغ نتائج أفضل تكون في مستوى ما تسخره الدولة من إمكانيات وما يطمح إليه الشعب الجزائري والوصول إلى مكانة مرموقة في الساحة الدولية.

وفي الختام، أرجو أنني قد قدمت كل المعلومات إلى الأخ المحترم وشكرا، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكرا معالي الوزير، وأنا متفق معك تماما على ما جاء على لسانك أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، نتمنى لكم التوفيق فيما قلموه والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد أحسن عربي، إذن فالاتفاق حاصل فلا داعي للتعقيب، أم أنك السيد الوزير تريد أخذ الكلمة.

السيد الوزير: شكرا للسيد النائب وصح فطوركم جميعا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد بخصوص قطاع الاتصال والثقافة.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بكل وضوح حرصكم الشديد ودفاعكم عن المبادئ والقيم الوطنية ودعوتكم للوقوف في وجه كل من تسول له نفسه المساس بها، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على التكامل التام بين مجلسكم الموقر والحكومة قصد التكفل الحقيقي بانشغالات المواطنين إلى جانب الحفاظ على المصالح العليا للبلاد.

وانطلاقا من هذا المنظور يشرفني أن أتقدم إليكم بالرد على سؤالكم الشفوي المتعلق بما جاء في الكتاب الموجه إلى التعريف بالجزائر بمناسبة الألعاب العربية التي أقيمت ببلبنان في سنة 1997، والأمر يتعلق بفقرات وردت في مقدمة هذا الكتاب مقتبسة من مؤلف قديم، هذا بالإضافة إلى إهمال مدير المؤسسة المتمثل في عدم مراقبة ما تصدره مؤسسته قبل نشره.

أما بالنسبة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل وزارة الشباب والرياضة لمعالجة المتسببين في هذا العمل المسيء وتفادي تكراره مستقبلا فكانت كالتالي:

1- عزل مدير المركز الوطني لإعلام الشباب والرياضة وكذا رئيس التحرير.

2- إحداث لجنة قراءة على مستوى الإدارة المركزية، مكلفة بمراقبة جميع الإصدارات المنجزة من قبل الوزارة والمؤسسات التابعة لها.

أما بشأن إحالة الموضوع على القضاء، فقد تكفلت وزارة العدل بذلك باسم الحكومة، وتم استدعاء مدير المؤسسة يوم 25 أوت 1997 من قبل قاضي التحقيق لدى مجلس قضاء الجزائر الغرفة 6، كما استدعي مرة ثانية يوم 16/06/1998 من قبل نفس الغرفة، حيث اتهم بالقدف ونشر معلومات مغرصة، وإن إجراءات التقاضي متواصلة إلى يومنا هذا، وبما أن المتسببين في المشكلة قد تمت معاقبتهم إداريا والإجراءات الوقائية قد اتخذت لتفادي القيام بمثل هذا العمل مستقبلا إن شاء الله، فأعتقد أن التاريخ سيتولى تسليط العقوبات المناسبة على المعني والتي قد تكون أشد قساوة معنويا من أية عقوبة أخرى

مسيحيين يضمن لهم الدستور حرية المعتقد، ويضمن لهم الإسلام العيش في كنف المجتمع الإسلامي.

سيدي الوزير، بماذا تفسرون هذا الخرق الخطير لحرية المعتقد، وحرية الفكر من قبل الحكومة؟

شكرا - ثمرت.

الرئيس: شكرا للسيد محمد أرزقي فراد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الاتصال والثقافة.

السيد الوزير: بسم الله.

سيدي الرئيس،

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

أعتذر في البداية على تأخر جوابي عن سؤال الأخ محمد أرزقي فراد الهام في التوقيت الأول الذي تقرر له، فقد حدث أنني كنت في مهمة خارج الوطن، ولم أكن أريد أن أحمل أخي وصديقي الأخ دربال أعباء أكثر مما يحتمل، ولا أخفي أنني كنت قد فكرت في الإجابة منذ عدة أسابيع على نفس صفحات الجريدة التي قرأت فيها مضمون السؤال قبل أن أتلقى نصه رسميا عن طريق البرلمان، غير أنني أردت أن ألتزم بالتقدير الذي أحمله لمجلسكم الموقر لتكون الأسبقية له وحده وهكذا فإن الإجابة تقدم اليوم لكم للمرة الأولى دون وسيط أو رقيب أو حسيب.

وأود أن أقول بادىء ذي بدء، ما لن أمل من ترديده وتأكيدده وهو أنني سأكون في كل ممارساتي الوظيفية وبعون الله وفيها لمبادئ وقيم ثورة نوفمبر المجيدة وحريضا على التنفيذ العملي لبرنامج السيد رئيس الجمهورية في كل مجالات القطاع الذي أتحمّل مسؤوليته مسترشدا بالقوانين التي يصادق عليها برلمان الأمة، وأقول هذا ليكون واضحا بأنني وفي حدود صلاحياتي ومضمون مهمتي لن أسمح أن تكون الجزائر بيتا بلا سقف ولا جدران يدخلها من يشاء بما يشاء عندما يشاء ويقتحمها من يريد عندما يريد وبما يريد، ولن أسمح بأن تلوث تربتها الطاهرة بالبذور السامة أيا

السادة الحضور،

السلام عليكم، أزول فلاون.

تقبل الله صيامكم بمزيد من الأجر والثواب.

نظمت جمعية الناشرين الجزائريين المعرض السادس للكتاب في شهر سبتمبر 2000 دون مساعدة من الدولة، شارك فيه حوالي 400 ناشر معظمهم أجنبي، ورغم السلبيات التي تميز بها المعرض فإنه يعتبر مبادرة إيجابية باعتباره فرصة نادرة مكنت القراء من الاطلاع على الكتب الجديدة، وفرصة لتدعيم الاحتكاك بين الناشرين المحليين والأجانب، وأكثر من ذلك فرصة لتنبية الحكومة إلى تردّي وضعيّة الكتاب بشكل خطير في الجزائر.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

إن القضية التي أود إثارتها هي مصادرة بعض الكتب الدينية الإسلامية، وبعض الكتب الدينية المسيحية في المعرض.

ومما لاشك فيه أن هذه الممارسة اللاديمقراطية تعتبر مساسا:

1- بحرمة حرية المعتقد.

2- بحرمة حرية الرأي.

مع العلم أنهما مضمونتان بموجب المادة 36 من الدستور.

إن هذا الفعل المناقض للدستور يعتبر مساسا بجوهر الإسلام الذي دعا فيما دعا إليه إلى الإقبال على العلم بالقراء وإلى التسامح مع الأديان الأخرى.

وهل نسيت الحكومة أن تشجيع الكتاب ينبج الصحوّة الصحيحة. وعليه، فإن الخطر يأتي من الجاهلين المتطاولين على الإسلام الذين لا يقرؤون ولا يكتبون.

وهل نسيت الحكومة أن هناك في الجزائر مواطنين

للنشر والإشهار وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والخطوط الجوية الجزائرية وغيرها.

ورغم أن عيون الرضى تجمع على أن المعرض حقق نجاحا تجاوز كل التوقعات، فإنني أتفق مع الإخوة الذين يرون أن السلبيات كانت كثيرة، وواجبنا هو أن نقف وقفة تقييمية للأمر كله ليكون عبرة لنا في المعارض القادمة، وكل هذا يدخل في صلب السؤال المطروح، وهنا أجد لزاما علي أن أطلعكم على بعض مالم نتطرق إليه علنية ليتحمل كل مسؤولياته.

لقد بدأ العمل لإنجاز المعرض قبل شهر من تعييني على رأس القطاع، والتزمت بعدم التدخل تماما في شؤونه، لكنني رأيت في الأسبوع الأخير قبل الافتتاح أن أطلع بنفسي على الاستعدادات النهائية، خاصة بعد أن تلقيت شكاوى من مسؤولي الوزارة المكلفين بالمتابعة تقول: إن هناك توترا كبيرا في أجواء المعرض، وإن هناك من يرفض التنسيق مع إدارات الوزارة، ويتعامل معها بنوع من التعالي، مستعملا أسماء شخصيات سامية في الدولة، وسمعت نفس الشيء من مسؤول المعرض، وجعلني هذا أشعر بقلق كبير، فقررت القيام بزيارة ميدانية لموقع المعرض قبل الافتتاح بيومين. وهناك فوجئت بأن نسبة الإنجاز لم تكن تتجاوز 30٪، وبأن حاويات كثيرة كانت لا تزال في الميناء منذ أشهر، وبأن هناك سوء تفاهم بين الهيئة المكلفة بالتنظيم ومعظم المتعاملين معها، سواء هيئة المعرض أو المصالح المكلفة بالجمارك، أو الأمن أو غيرها، وبأن هناك جوا من القلق يسود أوساط العارضين، وأن هناك وعودا كثيرة أعطيت وكانت كشيكات بدون رصيد وعلى الفور اتصلت بالسيد رئيس الحكومة لأبلغه بالوضعية المقلقة، ولأقول له بكل صراحة إنني أفكر جدبا في تأجيل إقامة المعرض أو على أحسن الفروض تخفيض مستوى الافتتاح، حيث لا يقوم به رئيس الجمهورية شخصا، وقال لي بعض الرفاق إن هذا سيكون بالنسبة إليّ انتحارا سياسيا، وقلت إنني أقبل ذلك، ولكنني أرفض أن تهتز صورة الجزائر التي كانت من رواد معارض الكتاب خاصة في العالم العربي.

كانت الشعارات المرفوعة ولن أوافق على دخول أي مادة إعلامية قد تدعو إلى الفتنة أو تستهين بمقومات الأمة التاريخية والثقافية والحضارية، أو تسيء إلى مصالحتها الدولية والجهوية وهذا كله في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية مع الاهتداء بالممارسات الدولية التي تلجأ إليها البلدان المتحضرة للدفاع عن قيمها وعن مصالحتها.

فيما يتعلق بالمعرض 16 للكتاب، أرى اليوم أن من حقكم -وقد حانت الفرصة- أن تعرفوا بعض التفاصيل، وما زال آذان المغرب بعيدا على ما أرى، وليس سرا أنني كنت في طليعة من عملوا على إقامة معرض للكتاب في بداية الثمانينات، وأقول هذا لا للتباهي ولكن لمجرد أن أقول للبعض بأنني أملك بعض الخبرة في هذا المجال وإن كنت هذه المرة قد ركبت القطار بعد انطلاق مسيرته وفي مرحلة تميزت بخروج البلاد من فتنة دموية كادت أن تودي بكل شيء.

وإذا كانت المعارض السابقة قد نظمت في عهد الحزب الواحد وبأسلوبه فقد رؤي أن ينظم هذا المعرض بما يختلف عن تنظيم ذلك العهد باعتماد أسلوب لا مركزي، وهكذا كان دور وزارة الاتصال والثقافة هو المتابعة عن بعد ودون التدخل المباشر في عملية التسيير والتنظيم، وهو ما عهد به إلى اتحاد الناشرين لا أشك في رصيده من النوايا الطيبة، ولكن هذه لم تكن تكفي وحدها لتحقيق الأهداف المرجوة، هنا تأتي أخي الكريم النقطة الأولى في السؤال المطروح، فمع تقديري لكل الجهود المبذولة من الاتحاد أسجل، عن علم وعن دراية، أن القول بأن الاتحاد قد عمل دون مساعدة الدولة فيه ظلم كبير يسيء للجميع.

لقد أتاحت إمكانيات هامة قدمتها مؤسسات الدولة تحت تصرف الاتحاد لإنجاح التظاهرة وساهم في التمويل والإعداد للمعرض كل في مجال اختصاصه وبالأسلوب الذي طلبه الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ومؤسسات التلفزة والإذاعة والوكالة الوطنية

بأن النجاح كان نسبيا، وأنا لا أحمل السلبيات لشخص بعينه، ولكن لأسلوب عمل، يجب أن نعيد النظر فيه تماما بعيدا عن العقد والخلفيات والحسابات الضيقة، ذلك أن أهم السلبيات ترجع إلى سبب رئيسي هو عدم اللجوء إلى الخبرات القديمة المتراكمة، وتصور البعض بأنهم يأتون بما لم يأت به الأوائل، وتجاهلوا الحقيقة التي تقول إن النجاح يتطلب تنسيق الجهود، واحترام الاختصاصات والالتزام بالتسلسل في القضايا اليومية.

وهنا أصل إلى الجزء الأخير من سؤال الأخ فراد وأربطه بمدخل الرد وأقول: إن وزارة الاتصال والثقافة طلبت بالفعل مصادرة كتاب واحد هو كتاب تونسني الأصل لبناني النشر، وذلك بناء على طلب من الناشر الأصلي صاحب الامتياز، وفي إطار احترام حقوق التأليف المعترف بها دوليا، ولعله للتوضيح أقول إن هناك فرقا كبيرا بين عدم الترخيص بدخول كتب معينة، ومصادرة الكتب والاستيلاء عليها، وأنا شخصا لم أتلق أي احتجاج من أية دار نشر على مصادرة كتب لها، كما أنني لم أسمع كلمة عن الأمر من عميد الطائفة المسيحية في الجزائر ومن مسؤولي دار العرض المسيحية التي قيل إنها باعت كتبها دينية بأثمان زهيدة جدا، لكنني أذكر بأننا شعب عريق يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولا يفرق بين أحد من رسله، ولكننا لسنا حشودا وثنية تبحث عن دين جديد تعتنقه أو إله جديد تنحرف له القرايين على مذبح العولمة، فالأمر محسوم عندنا منذ أربعة عشر قرنا أو يزيد بعد مرور واع بديانات سماوية أصيلة.

أما سياسة تشجيع الكتاب، فهي هدف من أهداف هذه الحكومة، خاصة أن رئيس الجمهورية أعلن عن إقامة لجنة وطنية تبحث هذا الأمر بجديّة، وأتصور أنه سيكون لمجلسكم الموقر دور بالغ الأهمية في هذا الصدد، وأنا أشكر النائب الكريم على الفرصة التي أتاحتها لي لوضع بعض الأمور في نصابها، وأعتذر على الإطالة، وأؤكد لكم أنني لم أقصد بهذه الإطالة اختبار صبركم في هذا الشهر الكريم، أو تشييط همة من يريدون توجيه أية أسئلة إليّ في المستقبل، شكرا.

وكلفني السيد رئيس الحكومة بمتابعة الأمر شخصيا، معبرا عن ثقته الكاملة بأن النجاح سيكون حليف كل الجهود المخلصة، وهكذا انطلق عمل محمود في الساعات الأخيرة وهنا أنتهز الفرصة لأقدم خالص شكري إلى السيد وزير التجارة، وإلى إدارة المعرض، وإلى كل العاملين هناك، وكذلك إلى رجال الأمن الرئاسي والدرك الوطني الذين لم يغمضوا جفونهم ليلة الافتتاح لضمان إقامة المعرض في اليوم المحدد.

وأقدم شكرا خاصا إلى المديرية العامة للأمن الوطني التي نقلت فرع المراقبة على الحدود، وعلى غير المؤلف إلى مقر المعرض نفسه لتسهيل عمل رجال الجمارك الذين أقدم إليهم وإلى مديرهم شكري الجزيل على التسهيلات التي سمحت بإدخال محتويات الحاويات مباشرة إلى موقع المعرض، وأحيانا بتفتيش رمزي، ولقد كان ذلك الدعم الكبير بجانب حماس إدارات وزارة الاتصال والثقافة ووزارة التجارة وعمال المعرض والعديد من المعارضين الجزائريين وبعض المعارضين الأجانب هو سر النجاح الذي حققه المعرض.

وهنا أقدم الشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي غمرني بكرمه، فسمح بتأخير افتتاح المعرض لمدة ساعتين ونصف، وهو تأخير أحمل نفسي مسؤوليته، وأعتذر عنه للسادة المدعوين: وزراء وبرلمانيين ورؤساء البعثات الدبلوماسية، تلك التفاصيل قد تبدو مملة وخاصة في النصف الثاني من أيام رمضان لكن التمعن فيها يجيب عن سؤال النائب الكريم بشكل ربما ضمني، حيث يتضح منه أن عملية الرقابة المألوفة في كل البلدان لم تتم عندنا بالدقة المطلوبة لأننا كنا في صراع مع الزمن، وهكذا كان من الممكن، وفي فورة الحماس الكبير، بإقامة المعرض في اليوم المحدد له أن تكون بعض الكتب قد تسربت إلى المعرض سواء تلك التي لم تكن موجودة في القوائم المتفق عليها، كما يحدث في كل دول العالم، أو تلك التي كانت وزارة الشؤون الدينية قد تحفظت على محتواها، ونجح المعرض بفضل جهود المخلصين الذين كادوا يقطنون أروقتهم، لكنني أعتذر

الطبع، وأيضا كتاب: "المذاهب الاجتهادية" الذي يدعو إلى نبذ التطرف والتعصب. فالإسلام أعظم وأكبر من أن يتأثر بوجود كتاب مسيحي. ومما يدعو للعجب أن السلطة عندنا ماتزال تصدر الكتب في عصر الأنترنت الذي كسر الحواجز بين الشعوب، وفي الوقت الذي تبادر فيه السلطة عندنا بمصادرة الكتب الدينية، نجد أوروبا تنظم ندوات عن الأقلية المسلمة في أوروبا. وتوجه دعوات إلى العلماء ورؤساء الأحزاب، كما هو الشأن بالنسبة إلى الندوة التي ستشرف عليها اليونسكو في الشهر المقبل...

الرئيس: شكرا للسيد محمد أرزقي فراد. أحيل الكلمة إلى السيد وزير الاتصال والثقافة.

السيد الوزير: أعتقد أنني قلت بوجه واضح صريح إن الوزارة لم تطلب سوى مصادرة كتاب واحد. ولقد أعطيت عنوانه، ولا علم لي بشيء آخر، لكنني ألاحظ فقط أن التعرض لقضية مسرحية طلبة برج الكيفان، ثم حصة المحقق وغير ذلك يشعرنني -ربما بفعل الصيام- أن القضية ليست قضية معرض، ولكنها متعلقة بأمور أخرى لا أعتقد أن اليوم هو مجالها. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. أحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم التهامي في إطار قطاع الثقافة والاتصال دائما.

السيد ابراهيم التهامي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على مواد الدستور، والمادتين 69 و95 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، والمادة 68 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي

وإلى اللقاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

علينا السماح للسيد الوزير بالإطالة في الرد حتى لا نتهم بفرض الرقابة على مضمون كلامه.

أحيل الكلمة مجددا إلى السيد محمد أرزقي فراد.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا للسيد الرئيس.

في البداية قد أحتاج إلى نصف دقيقة إضافية فأود أن تتكرم بها علي يا سيدي الرئيس.

شكرا معالي الوزير على هذه الإجابة.

في الحقيقة يحضرني الآن قول لرائد النهضة السياسية العربية عبد الرحمن الكواكبي الذي يقول: "فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تنور الرعية بالعلم".

حقيقة تؤكد قضية مصادرة الكتب من المعرض مرة أخرى أن العلاقة بين المثقف والسلطة ما تزال علاقة صراع، وما يزال المثقف يشنق باستمرار بكلمة ممنوع هذه الكلمة التي بشرنا معالي الوزير بأنها ستزدهر أكثر في المستقبل، لأن السلطة -كما هو معلوم- تخشى المثقف والأمثلة كثيرة، منها منع طلبة المعهد الوطني للفنون الدرامية من عرض مسرحية التخرج في المسرح الوطني، ومنع تقديم حصة المحقق الخاصة بالجمارك، وحتى بالنسبة إلى الصحافة فقد سمعنا بعض الأقوال التي مفادها أنها ستعاني مضايقات أكثر في المستقبل، ومما يدعو للقلق أن الكتب المعروضة قد خضعت للرقابة قبل عرضها ورغم ذلك فقد تواصلت مضايقة الرأي الآخر. ومن بين الكتب التي تعرضت للمصادرة كتاب بعنوان: "حاضر العالم الإسلامي" وهو كتاب يتضمن مقالا جيدا عن الثورة الجزائرية، ومطبوع بسوريا المعروفة بتشددها في قضايا

بالذات. تلفزيوننا الموقر لا يبخل على جمهوره بنقل كل المباريات، وكل الحفلات الغنائية والراقصة، ولكنه يحرمهم من التفاعل مع ما يقع لجزء عزيز من أراضي العروبة والإسلام ألا وهو فلسطين، ويحرمهم أيضا من التفاعل مع ما يحدث لإخوانهم في الجزائر الذين يتعرضون للإرهاب يوميا.

معالي الوزير،

لقد استبشرنا خيرا بتعيينكم على رأس هذه الوزارة لكونكم رجل الميدان والقطاع، وإنما يعرف الفضل لذوي الفضل أولو الفضل. وقلنا لعلكم تنقذون هذه المؤسسة من التردّي الذي تعيشه بسبب الأشخاص الموضوعين على رأس هذه الهيئة والذين لا علاقة لهم بالثقافة ولا بالإعلام بل هم معاول هدم، وأدوات تخريب وتغريب لهذه المؤسسة والدليل على ذلك هروب الإطارات الكفأة من التلفزيون الجزائري إلى محطات عربية أخرى وعزوف المواطنين عن مشاهدة قناتنا.

معالي الوزير،

لقد انتظرنا طويلا أن تتغير العقلية التي تسيّر التلفزيون بعد تعيينكم، لأن هذا التلفزيون المفروض فيه أن يحمل هم المواطنين، وليس مؤسسة مستقلة تفعل ما تشاء..

الرئيس: شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد وزير الاتصال والثقافة.

السيد الوزير: للتذكير فقط إن دار لقمان حبس وليست دارا بالمعنى المفهوم.

السيد الرئيس، أيها الإخوة، من صبروا معنا وصابروا. في بداية هذا الشهر شاركت باسم الجزائر في اجتماع وزراء الثقافة العرب بالرياض، تم في الاجتماع الطارىء لوزراء الإعلام العرب بالقاهرة. وكان محور اللقاءين هو انتفاضة الأقصى، والكفاح البطولي الذي يخوضه شعبنا هناك ضد العدوان الاسرائيلي من جهة، وضد التواطؤ الإعلامي المتعاطف مع العدو الصهيوني من جهة أخرى. وبالتالي

الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. أتقدم بالسؤال الآتي إلى السيد وزير الاتصال والثقافة. وإن كان هذا السؤال جاء متأخرا جدا. لأن القضية التي يتحدث عنها سبقت بشهور، وبمدة طويلة. لكن مع ذلك أود أن أنبه من خلال هذا السؤال ربما إلى قضايا أخرى سيجاب عنها.

معالي الوزير،

بعد التحية، يسرني أن أتقدم إليكم بهذا السؤال الشفوي لأستفسر منكم عن سبب غياب التلفزيون الجزائري عن أحداث الانتفاضة والقدس الشريف. كل تلفزيونات العالم العربي والإسلامي وحتى الغربي كانت حاضرة، ونقلت بالصورة والصوت الأحداث المؤلمة التي يتعرض لها شعبنا في فلسطين وكل تلفزيونات العالم العربي والإسلامي كانت في الموعد لتغطية الأحداث من خلال نقل الوقائع، ومن خلال الندوات والبرامج الوثائقية والتاريخية عن القدس وفلسطين، وعن احتلال اليهود لها، ولم يشذ ولم يتخلف عن ذلك سوى التلفزيون الجزائري وكأن الأمر لا يعنيه. بل حتى القمة العربية التي نقلتها على المباشر معظم المحطات العربية غاب عنها تلفزيوننا الموقر، لماذا؟ لا ندري، في بعض المرات أرى أن ما يفعله التلفزيون الجزائري تجاه الانتفاضة والقضية الفلسطينية أمر طبيعي ومعقول، لأن هذا التلفزيون الذي لم يهتم بأخبار المجازر والإرهاب الذي يحدث في بلادنا والتلفزيون الذي عنده أخبار الفن والرياضة والنجوم ونقل الحفلات الغنائية والمباريات الرياضية أهم من أرواح المواطنين التي تزهق يوميا وأهم من أخبار المواطنين البسطاء الذين يواجهون الموت والفقر، فمن باب أولى ألا يهتم بأخبار الانتفاضة.

معالي الوزير،

للتذكير فقط، هناك ما لا يقل عن خمس حصص رياضية تبث أسبوعيا ماعدا المقابلات التي تنقل على المباشر من أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا عندما تكون هناك منافسات، ولكم أن تتصوروا حجم المبالغ التي تصرف على ذلك، وفي هذا الظرف الصعب الذي تعيشه الجزائر

السياسية في أي بلد من البلدان. إن الإعلام ظل ليعود وباقي التعبير أنتم تعرفونه.

ولقد قلت أمام هذا المجلس الموقر إنني لست راضيا تماما عن كل ما تقدمه وسائلنا الإعلامية بما فيها التلفزة. لكنني في الوقت نفسه أقول إن هناك جهودا كبيرة تبذل في مواجهة تيارات تريد تحطيم هذه المؤسسة الوطنية العريقة الشامخة ليفسح المجال أمام طروحات تتناقض مع كل ما نؤمن به ونعمل من أجله. وبما أن النائب الكريم قد فضل اللجوء إلى الإحصائيات فقد سمحت لنفسني بطلب بعض الأرقام من مؤسسة التلفزة.

تقول التقارير إنها بثت نحو 500 موضوع إخباري خلال النشرات بمجموع حوالي 15 ساعة، واختارت أن يكون لها مراسل فلسطيني بعين المكان لمجرد أنها لم ترد لأننا عبور الحدود بتأشيرات ليست كلها تأشيرات فلسطينية وهو سهل على البعض وصعب على نفوسنا. ولقد تولت مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي في الجزائر بث صور الانتفاضة ابتداء من الأيام الأربعة الأولى إلى مختلف القنوات عبر الأقمار الصناعية، وكانت مؤسستنا هي جسر انتقال الصور مجاناً من التلفزة الفلسطينية إلى العديد من مؤسسات التلفزة الدولية، ولم تتوقف مؤسستنا إلى يومنا هذا عن القيام بواجبها المقدس وبمهنية واحترافية بعيدين عن المن أوالتعالي.

ولعل مما يؤكد كل هذا هو أن مؤتمر وزراء الإعلام العرب ناد بضرورة تدعيم هيئة التنسيق بين الفضائية العربية التي يرأسها مدير التلفزة الجزائرية... لن أتحدث عن الأفلام الوثائقية والحوارات والأمسيات الشعرية التي قدمت عن الانتفاضة رغم أنني أقول إن ذلك كله قليل، قليل، قليل، ولا يساوي قطرة دم واحدة نزت من شهيد، أو قطرة دمعة سالت من ثكلى أو أرملة أو يتيم. لكن أرجو ألا يقارن بعض الأشقاء بين إمكانيات شاشتتنا الصغيرة وإمكانيات بلدان أخرى لا تعيش مثلنا على الاستيراد من حليب الأطفال إلى حليب الكبار. وأنا أعرف أن التلفزة قصرت في تغطية نشاطات قامت بها بعض

دور الإعلام والثقافة في معركتنا مع العدو وأهمية اختراق جبهته الإعلامية. لكنني أنتهز الفرصة هنا لأقول -ويؤسفني أن أخي فراد خرج- يؤسفني أنا أضطر إلى القول -ويشرفني أيضا- إن هدفي الرئيسي في عملي هو ضمان حرية الصحفي في الوصول المباشر إلى مصدر الخبر، والحصول على المعلومات الحقيقية والكاملة عن أي حدث كان سياسيا أو اقتصاديا أو أمنيا، وحمايته من كل تعسف أيا كان مصدره، وحماية صورته الجماهيرية كمثل للسلطة الرابعة من ممارسات بعض المحسوبين على المهنة. وذلك في حد ذاته هو الذي يضمن حق المواطن في الإعلام الموضوعي النزيه والأخبار الصادقة بقدر ما يحمي توازنه النفسي من أخطار الأكاذيب والمضاربات والمتاجرة بالآلام المواطنين، وأنا على يقين من أن الأغلبية الساحقة من العاملين في حقل الإعلام تدرك ذلك كل الإدراك. لن أدخل في تفاصيل كثيرة تتعلق بالعمل في الساحة الإعلامية.

ومع اعتزازي بما تقدم به النائب الكريم فإنني لن أزعم غرورا وتجاوزا أن الأسابيع القليلة التي قضيتها على رأس مؤسسة الثقافة والإعلام قد غيرت الكثير، وأقول دائما إنه بجانب الغث الكثير الذي نأخذه على تلفرتنا هناك ثمين أكثر يستحق أن نتعامل معه بوضعه في الإطار الزمني والمكاني آخذين بعين الاعتبار وضعيات معقدة يعيشها القطاع كله، لا جدوى من التذكير بها في هذا المجال.

ومن حق النائب الكريم أن يطمح إلى ما هو أكثر، وأنا معه في ذلك، لكنني أرى أنه من الظلم أن يقال إن التلفزة الجزائرية كانت غائبة عن الأحداث الوطنية ومن التجني أن يقال إن الأشخاص الموضوعيين على رأس تلك الهيئة لا علاقة لهم بالثقافة ولا بالإعلام. أنا أعتز بكل الثقة الغالية التي عبر عنها الأخ بعد تعييني في هذا الموقع. لكن هذه الثقة الغالية ومعذرة على هذه الصراحة لاتفقدني توازني، ولست بالذي يتصور أنه المهدي المنتظر، وينسى الحقيقة البسيطة التي تقول إن التلفزة على وجه الخصوص هي صورة عن الجو الثقافي وعن الحيوية

بهذه القضايا أكثر مما يهتم بقضايا أخرى. لكن التلفزيون للأسف الشديد لا يوقر هذه القضايا حتى الآن. ونحن في شهر رمضان والمفروض أن يكون له شأن خاص وذلك بتغيير أسلوب البرمجة، لكن الملاحظ أن البرامج لم تتغير وكأن الأمر عاد جدا.

وأذكر أنه في السنة الماضية حينما كنت مع السيد سفير الجزائر في السعودية بمقر سكنه بمكة المكرمة في ليلة السابع والعشرين، إذا بث مباشر من وهران في حين من المفروض أن يسمع الناس في هذه الليلة القرآن الكريم وأن يشاهدوا التراويح مثلا. إن كل القنوات العربية تقريبا تنقل التراويح على المباشر إلا قناتنا. لماذا؟ إذا كنا نحن نستفيد التراويح في المساجد فماذا عن النساء والأطفال الموجودين في البيوت. من المفروض أن يستفيدوها هم أيضا.

هذا ما قصدت قوله، وتأكدوا معالي الوزير أننا لا نريد سوى أن ننبهكم بصفتنا نواب الأمة إلى النقائص، وندلكم على الأحسن. شكرا لكم، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا أخي الكريم. وما زال أقول دائما أنتم المرأة التي أرى فيها ما لا أراه، وما يخفيه عني البعض. فأشكرك، وأعدك بأن يكون هناك في المستقبل جهد أكثر يعون الله وتوفيقه وبدعمكم، شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. أحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي وقطاع العمل والحماية الاجتماعية الذي أردنا أن يكون الأخير لكبر عنايتنا به، وحتى تكسب أجرا إضافيا لأنك تبذل جهدا إضافيا.

السيد محمد الوردى خلفاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس. بعد الحشيات يتمحور السؤال حول وضعية مندوبيات تشغيل الشباب على المستوى الوطني. نظرا إلى دور

الأحزاب أو الهيئات الوطنية، لكنني أذكر بقوله تعالى "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى".

أما قضية عدم البث المباشر لوقائع القمة العربية، فلم يكن الأمر تقصيرا بأي حال من الأحوال، واعتذر عن عدم تمكني من أن أقول أكثر من ذلك. وكمسؤول عن قطاع الإعلام أتحمّل مسؤولية الأمر كله وحدي ولا أقسمها مع أحد. لكن أحب أن أذكر دائما بأن معركتنا الإعلامية الحقيقية هي محاولة انتزاع أكبر عدد ممكن من المتفرجين وخاصة الشباب من برائن الفضائيات الأجنبية، وهذا يفرض علينا أحيانا غض الطرف عن بعض ما قد لانرضاه لو كنا وحدنا في الساحة الإعلامية. وهو نفسه الذي يجعلنا ندخل أحيانا في منافسات قد تكون غير موفقة دائما. وأنتم تعرفون ماذا أعني ومن أعني.

تلك كلمات من القلب تريد وجه الله ومصلحة الوطن، وإذا تعذر اكتساب أجرين، فلا تحرمونا من الأجر الواحد. شكرا. والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. أحيل الكلمة إلى السيد التهامي.

السيد ابراهيم التهامي: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة. وليتأكد السيد الوزير أننا لا نقصد من هذه الأسئلة إحراج أي وزير، وإنما المقصود هو التنبيه إلى قضايا مهمة. فنحن نسمع عن هذه الأمور يوميا من المواطنين، وعن طريق الجرائد التي تنتقد يوميا التلفزيون.

من المفروض أن نجد هذا التلفزيون يحمل هم المواطن في قضية من قضايا الأمة ألا وهي القضية الفلسطينية أو يحمل هم المواطن في القضايا الداخلية. لم تجب عن قضية غياب التلفزيون عن المجازر التي تحدث يوميا، والتي لا نسمع عنها إلا عن طريق الصحافة المستقلة أو عن طريق القنوات الأجنبية. فالمفروض أن يهتم التلفزيون

التشغيل، ومكافحة البطالة، وامتصاص الفقر، بيد أن الأمور لم تتحسن كثيرا، إذ لدينا نسبة 18٪ من الإنجاز، مقابل نسبة 82٪ من الكلام الديماغوجي الموزع على خمس هيئات ليس بينها تنسيق، وبعضها هياكل مية، فهذه الفوضى تحتاج إلى تنظيم تشريعي وقانوني، وقد شرعنا منذ مارس 2000 في هذه العملية بعد انفصال وزارة التكوين المهني عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية، فقد كانت مديريات ولائية تسمى مديريات التشغيل والتكوين، فلما انفصلت الوزارتان مركزيا كان منطوقا أن تنشأ في كل ولاية مديريتان محليتان وهما مديرية التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني، ومديرية التشغيل التابعة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية، فالمرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء المديريات الولائية للتشغيل موجود على مستوى مصالح رئاسة الحكومة في انتظار الإمضاء والنشر، وفي انتظار ذلك اتخذنا بعض الإجراءات الوقائية مع التركيز على وضع استراتيجية جديدة في محورين، حيث يتعلق المحور الأول بوضع خطة وطنية شاملة لمراجعة مختلف الأجهزة والهيئات المتدخلة في الشغل حتى تكون أكثر نجاعة في الميدان.

2 - اقترحنا على الشركاء برنامج عمل جديد، يهتم بتمويل التنمية المحلية وترقيتها، وتشجيع فرص الإنتاج الاقتصادي والابتعاد تدريجيا عن تمويل الاستهلاك والعمل الإداري، وسوف نعرض هذه الخطة بتفاصيلها على الندوة الوطنية المقرر انعقادها في شهر ماي 2001.

السيد النائب.

أما فيما يخص مندوبيات تشغيل الشباب فأمرها مختلف، لأنها تعود إلى بداية سنة 1990. وقد فضل الوزير المنتدب للشغل وقتئذ عند الشروع في تطبيق جهاز الإدماج المهني الأول للشباب سنة 1990 الإبقاء على القانون الأساسي للمندوب، عوض إنشاء مديرية قصد إعطاء مرونة أكثر لسير برامج الترقية.

لقد أصبح القانون الأساسي لمندوب الشغل غير ملائم بعد

المندوبيات الولائية لتشغيل الشباب في خدمة هذه الفئة من المجتمع، ونظرا إلى ظروف العمل الصعبة التي تباشر فيها تلك المندوبيات أعمالها، ونظرا إلى انعدام أبسط الوسائل الضرورية كالمقرات، فالبعض يعمل في أماكن غير لائقة مع قلة الموظفين وسائر الوسائل الضرورية. ونظرا إلى تهميش الإدارة المحلية لتلك المندوبيات، أتوجه إلى معالي الوزير بالسؤال الآتي نصه: ما هي التدابير التي ستتخذونها لمعالجة هذه المشكلة؟ شكرا لكم، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد الوردى خلفاوي الذي عودنا دائما على الأسئلة المختصرة والمباشرة.

أحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة النواب،

السادة والسيدات الصحفيين والصحافيات،

في إطار البحث عن نجاعة أفضل لتنظيم سوق الشغل وترقيته نظمت وزارة العمل والحماية الاجتماعية ثمانية تجمعات جهوية انبعثت عنها تسع عشرة ورشة عمل وتكللت بندوة وطنية عن تقييم أجهزة الشغل كانت خلاصتها ثلاثة أمور كبرى:

1 - أن الجزائر لا تتوفر على سوق شغل منظم، بالمعنى الاقتصادي.

2 - أن الأجهزة المتدخلة في الشغل كثيرة، ولكنها تفتقر إلى التنسيق والتعاون.

3 - أن الأرقام المسجلة نظريا ضخمة، ولكن حقائق الميدان شيء آخر. فهناك خمس جهات تتحدث كلها باسم

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا سيدي الرئيس، أشكر معالي الوزير على رده، وما دام قد شخص الموضوع من خلال تحديده للجهات الخمس المكلفة به، فلم لا يتم دمج هذه الجهات ضمن هذا المرسوم الذي أشار إليه عوض تشتيت هذه الطاقات؟ وفي الحقيقة، لقد طرحت هذا السؤال من أجل التطرق إلى مشكلة موجودة في الواقع، فمندوب تشغيل الشباب في ولاية سوق أهراس مثلا مكلف بمتابعة مجموعة من المشاريع، وهو لكي يتابعها يحتاج إلى سيارة ليتنقل من بلدية إلى أخرى لذا يقدم طلبا إلى السيد الوالي لكنه يقابل بالرفض وقد لا يرد عليه، وبالتالي كيف تطلبون هذا المندوب بمتابعة هذه المشاريع دون أن توفر له الوسائل اللازمة لذلك؟ وقس على هذا كامل التراب الوطني مع العلم أن هناك 35000 مشروع، فكيف يستطيع هؤلاء المندوبون متابعة المشاريع وهم ليسوا أعضاء في المجلس التنفيذي؟ يبدو أن هناك خلافا رهيبا وانفصالا بين الأجهزة الإدارية يحول دون تمكنها من المتابعة.

أما بالنسبة إلى المقرات، فأحيانا يأتي طالبو العمل فيستقبلهم المندوبون لكنهم لا يلقون منهم إلا التهذئة والكلام الطيب الذي يريح خاطرهم. وقد رأيتهم ينتظرون في الشارع -وإذا سمحتم بهذا التعبير- كالمسولين، لأن المقرات لا تحتوي على قاعات انتظار، لذا وجب الاعتدال أو الاعتزال، بمعنى إما أن توفر كل الوسائل لهذه المندوبيات أو يتم حلها، وهكذا يسوى الأمر بشكل طبيعي يحفظ للدولة ماء وجهها. وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا السيد محمد الوردى خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا. يعتبر الموضوع في أساسه موضوعا تشريعيًا وقانونيًا وربما كان الأمر معقولا حين كانت كتابة الدولة للتكوين

إلغاء منصب الوزير المنتدب للتشغيل نظرا إلى اعتبارات عديدة منها اعتباران:

1 - لا يسمح القانون للمندوب بتسيير الميزانية مما يعرقله عن أداء مهامه بالولاية.

2 - لا يعد عضوا في الهيئة التنفيذية للولاية رغم أهمية الملفات التي يطرحها والمتعلقة بعالم الشغل.

لقد أحدثنا في إطار التنسيق بين مختلف الأجهزة المتداخلة في الشغل صيغ تعاون بين مندوبيات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي من جهة وبينها وبين وكالة التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وهذا في انتظار توقيع المرسوم التنفيذي ونشره والخاص بمندوبيات التشغيل التي ستتحول إلى مديريات ولائية.

إن المشاكل التي ذكرتموها ناجمة أساسا عن محتوى قانونه الأساسي، وعن قواعد تسيير ميزانية الدولة التي كان من المفروض أن تتغير جذريا بعد إلغاء منصب الوزير المنتدب للتشغيل سنة 1992. ولتجاوز هذه الوضعية، قمنا بإعداد مشروع يتضمن إنشاء هذه المندوبيات من أجل الخروج من التصادم بين المندوب والمدير.

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تغيير القانون الأساسي الخاص بمندوب تشغيل الشباب وضم مصلحة التشغيل التابعة لمديرية التشغيل والتكوين المهني الجديدة، الولائية سابقا، إليه وضمان كل الامتيازات والوسائل اللازمة لهذه المديرية مع الأولوية الممنوحة من الحكومة لمكافحة البطالة والفقر، وهو ما ينسجم تماما مع برنامج الحكومة في مكافحة الفقر وامتصاص البطالة.

وأخيرا، لقد استفاد بعض مندوبي التشغيل في إطار برنامج التكوين وتحسين المستوى تربصات داخل الوطن وخارجه استعدادا لما سوف يطرأ مستقبلا إن شاء الله.

شكرا سيدي النائب.

حاليا مشاكلهم أكثر، إذ أصبحوا منذ سنة 1992 تحت حماية وزارة العمل والحماية الاجتماعية، لكن وحداتهم الإنتاجية أفلست وتم حلها في سنة 1995.

لقد صرحوا لنا أثناء لقاءات عديدة جمعنا بهم -فهم إما في إضراب أو متجمهرين أمام النقابة حتى أنهم إذا عجزوا عن إيجاد حل لوضعيتهم جاؤوا إلى المجلس الشعبي الوطني- أن وحدتهم قد عجزت عن مسيطرة التحولات الاقتصادية المتسارعة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية وتدفق السلع المستوردة من تونس ومصر، مما أدى إلى إفلاس وحدتهم، فمنتوجهم لم يحظ بأية حماية وكان من المفروض أن تتكفل الدولة به عن طريق تسويقه على الأقل إلى مؤسساتها لكن السلع المستوردة حالت دون رواجه.

وعليه فإخواننا المكفوفون يطلبون منكم السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية -وحتى الوزير المكلف بالتضامن الوطني بإمكانه مساعدتهم إذا كان يسمعنا فنحن نرحب بذلك - إما أن تضمنوا لهم الاحتكار الكامل لصناعة الفرش والمكانس أو يحالون على التقاعد على أن تتكفل خزينة الدولة بتسديد الفارق الحالي لفائدة صندوق التقاعد.

والآن أطرح عليكم الأسئلة التي تشغل بال إخواننا في هذا المجال:

- هل أنتم المعنيون بحل مشكلة المكفوفين أم أن الأمر بأيدي أشخاص آخرين لا نعرفهم؟ خاصة بعد أن أصبح كل متدخل في هذه البلاد يقول "أنا فولي طياب" فالنقابة تتدخل من جهة وفيدرالية المتقاعدين تتدخل من جهة أخرى إضافة إلى تدخل المنظمة الوطنية للمكفوفين.

- ما هما الإشكاليات القانونية والمالية اللتان تعترضان سبيل تطبيق إجراءات إحالة هؤلاء المكفوفين على التقاعد ماداموا عاجزين -وهذه مشيئة الله تعالى- بدنيا وعلميا عن التكفل بأنفسهم؟ وهل يمكنكم ضمان

المهني تابعة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية لكن بعد الانفصال أصبح من المنطقي أن تنشأ مديرية للتشغيل على مستوى كل ولاية، وقد تمت في هذا الإطار صياغة مرسوم تنفيذي منذ شهر مارس، وهو ينتظر التوقيع والنشر، وإن حدث ذلك فستحل المشكلة، وسيتم التكفل آليا بالانشغالات التي تفضل بطرحها السيد النائب، وإذا لم ينشر هذا المرسوم فيستحيل أن نمول مشاريع استثمارية في إطار تزويد المندوب بسيارات أو سواها ما لم يتم أولا حل المشكلتين القانونية والتشريعية.

شكرا سيدي النائب.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح.

السيد بلقاسم ملاح: سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي النواب،
إخواني المكفوفين،

أتوجه إليكم بتحية خاصة بمناسبة حلول شهر رمضان.

السيد الوزير،

هذه التحية موجهة إلى المكفوفين الذين لم يحالفهم الحظ حتى معك، فقد برمجتنا السيد الرئيس في الأخير وكان من المفروض أن نكون من أول المتدخلين وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الأولويات كون تدخلنا يخص المعوقين والمكفوفين لكن لا بأس.

أتوجه الآن إلى السيد الوزير بالسؤال الشفوي الآتي:

يتخبط المكفوفون التابعون للديوان الوطني لصناعة الفرش والمكانس -وكان من المحبذ أن يكون هناك بث إذاعي لمثل هذا السؤال لسمع إخواننا المكفوفون على الأقل ما نقوله- في مشاكل عويصة، وبعد تحويلهم إلى المؤسسة الوطنية للإدماج الاجتماعي للمكفوفين تعقدت

قوانين الجمهورية، كما أن الدولة كانت تحتكر التجارة الخارجية وغير ذلك، لذا كانت تسوق بضاعتهم بطريقة عادية جدا سواء تميزت بنوعية جيدة أو رديئة مع العلم أن عددهم -آنذاك- كان قليلا ولم يتجاوز 1201 مكفوف، وقد ارتفع في فترة من الفترات إلى 3 آلاف مكفوف، ورغم ذلك تم التكفل بكل هذه المسائل سواء من خلال تسويق منتوجهم أو من خلال المساعدات التي كانت تقدمها الدولة.

وقد ظهرت المشكلة في سنة 1990 حين قررت الدولة الجزائرية بعد دستور 23 فبراير 1989 تحرير التجارة الخارجية ورفع الاحتكار عنهم، كما أن الدستور لا يقر الاحتكار في مادته 37، وحتى ما تفضلت بقوله والذي مفاده هل يمكنني أن أضمن لهم نوعا من الاحتكار لئتمكنوا من تسويق منتوجهم، فهو غير متأتى لوزير لأنه يتناقض مع المادة 37 من الدستور التي تنص على تحرير التجارة الخارجية.

وقد بدأت الدولة منذ سنة 1990 تولي بعض الاهتمام لهذه الشريحة لإعادة إدماجها بتحويلها من قطاع اقتصادي إلى قطاع اجتماعي، فقدمت عروضاً معينة، وتمت مناقشة الملف بصورة دقيقة تم بموجبها إحداث المؤسسة الوطنية للإدماج الاجتماعي للمكفوفين التي اقترحت عليهم أن يكونوا تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية مقابل وضع ممتلكات وحداتهم كلها، والتي عددها 32 وحدة موزعة على كامل التراب الوطني، تحت تصرف الوزارة لكنهم انقسموا إلى قسمين، حيث أبدت 22 وحدة موافقتها على أن تصبح تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية، بينما فضلت الوحدات الأخرى البقاء تحت وصاية المنظمة الوطنية للمكفوفين، وهذا أول اختلاف وقد تسبب في ظهور المشاكل التي تطرقت إليها، حيث تزعم جهات عديدة أنها تتدخل وتعمل من أجل حل المشاكل التي يعانها المكفوفون لكنها في الحقيقة ورطتهم أكثر فأكثر، وهكذا تفاقمت حدة المشاكل التي كان يسهل حلها في البداية.

الاحتكار يعني هل أنتم قادرون عندما ينطلق العمل بمؤسستهم أن تضمنوا لهم تسويق منتوجهم إلى مؤسسات الدولة أو تمنعون استيراد مثل هذه السلع من الخارج كما فعلتم مع مشاكل أخرى لحماية الإنتاج؟

سيدي الوزير،

في الأخير، أعتقد أن هذه المشكلة يجب أن تعرف حلا جذريا خاصة وأنتم على دراية بأمر الدين وتحفظون القرآن وكنتم أئمة وهذا يجعلكم على اطلاع بأمر كثيرة وقد أنزل الله سبحانه سورة كاملة في حق أعمى، فماذا عنكم سيدي الوزير وقطاعكم يضم حوالي 1400 مكفوف؟

أرجو أن تعتني بإخوانك خاصة ونحن في شهر رمضان وإذا أردت أن يضاعف الله أجرك...

الرئيس: لقد برمجتنا تدخلك في الأخير حتى لا تغادر القاعة فأنت تغادر بمجرد أن تطرح سؤالك...

السيد الوزير: أشكر السيد النائب على سؤاله، ومادام قد ورطني في الخروج عن النص فسوف أرد على الأسئلة -إذا سمحت لي سيدي الرئيس- دون الرجوع إلى النص الذي حضر.

تعود جذور المشكلة التي يعانها المكفوفون الذين يعملون في الديوان الوطني لصناعة الفرش والمكانس الذي أصبح يسمى منذ سنة 1995 بالمؤسسة الوطنية للإدماج الاجتماعي للمكفوفين إلى يوم 8 جوان 1963، إذ قرر مجلس الثورة آنذاك إنشاء المنظمة الوطنية للمكفوفين، ولكي يتكفل المكفوفون بأنفسهم أسس مجلس الثورة أيضا وحدات إنتاجية لصناعة الفرش والمكانس، وجعلها محتكرة بصفة مطلقة من قبل هذه الفئة من المجتمع، وتسييرها بالطبع المنظمة الوطنية للمكفوفين التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. ولم يتعرض هؤلاء المكفوفون إلى أية مشكلة منذ سنة 1963 إلى سنة 1990. فالدستور أقر هذا الاحتكار واعترفت به

بالنسبة إلي فقد اجتمعت بهم 32 مرة في ظرف 11 شهرا أي بمعدل 3 مرات في الشهر، وطرحنا أربعة حلول، ولا نمانع أن يساعدنا إخواننا إذا ما توصلوا إلى حل خامس.

يتمثل الحل الأول في حل كل الوحدات الإنتاجية أي 32 وحدة ودفح العاملين بها إلى تسوية أوضاعهم الاجتماعية بالدجوء إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والإجراءات معروفة.

وفي الحل الثاني اقترحنا إدخال شريك أجنبي لكن هذا الأخير - كما تعلمون - لديه شرطان أساسيان:

1 - تقليص العمال، فحسب وجهة نظره هناك 70٪ من العمال يمكن الاستغناء عنهم.

2 - كما أنه لا يقبل إلا بتوظيف المحترفين. ومادام هذان الشرطان غير متوفران فقد استبعدنا هذا الحل.

واقترحنا في الحل الثالث أن نبيع لهم كل الوحدات في إطار قانون الدولة الخاص بالتنازل عن الأصول لفائدة الأجراء أي بمنحهم - بواسطة تسهيلات معروفة - 32 وحدة يعملون بها على مدى 25 سنة حتى يتمكنوا من تحسين وضعيتهم لكن قبل ذلك عليهم أن يوقعوا على تعهد يقضي بأن الدولة لا تدين لهم بشيء، فالدولة منحتهم هذه الوحدات حتى يتكفلوا بأنفسهم ولا يهتموا إن وظفوا إخوانهم أو أقرباءهم أو تعاملوا مع شريك أجنبي مادامت هذه الوحدات ملكا لهم.

واقترحنا في الحل الرابع إبرام اتفاق في شكل تركيب مالي مع الصندوق الوطني للتقاعد، فندفع له فارق السنوات التي تفصلهم عن التقاعد، وهكذا يستفيدون كلهم من التقاعد، ولما ضبطنا الحسابات وجدنا أننا ندين للصندوق بمبلغ 21 مليار سنتيم وهذا المبلغ نضعه في الصندوق مقابل دفع فارق السنوات التي تفصلهم عن التقاعد، ويمكنهم بذلك الذهاب إلى التقاعد العادي بنسبة 80٪ لكن ما الذي حدث بعد ذلك؟.

لقد أتاحت الدولة الجزائرية في سنة 1995 فرصة لهؤلاء المكفوفين الذين استقر عددهم كما جاء في نص سؤالكم - في حدود 1400 مكفوف، حيث قررت منحهم مساعدة وأركز على هذا جيدا لأن بعض إخواننا المكفوفين يظنون أنها راتب شهري فأصبحوا يطالبون الوزارة به لكنها ليست راتبا شهريا بل مساعدة مادية تقتطعها الدولة من الخزينة العمومية، وقد أدرجت في قوانين المالية لكل من سنوات 1995، 1996، 1997، 1998، 1999 لكن لم يتم إدراجها في قانوني المالية لسنتي 2000 و 2001، فقد كانت الدولة تمنح وزارة العمل والحماية الاجتماعية مبلغ 87 مليون دج لتقدمه في شكل مساعدات عينية لهؤلاء المكفوفين، وكان هذا الإجراء قائما على أمرين:

يتمثل الأمر الأول في تخصيص جزء كبير من هذه المساعدة المقدرة بمبلغ 87 مليون دج لشراء المواد الأولية حتى يعيد المكفوفون تصنيعها ومن ثم تسويقها، ولا بأس أن يقدم جزء من هذا المبلغ في شكل مساعدات وليس كرواتب حتى تتحسن أوضاعهم ويتمكنون من ضمان معيشتهم.

وقد حدث بين سنتي 1995 و 1999 - والتي كانت تسمى بسنوات الإمهال - أن قدمت لهم الدولة مساعدات حتى تؤهلهم لتحسين وضعيتهم لكن مبلغ 87 مليون دج كان يصرف كله في دفع الأجور، وبالتالي لم يخصص ولا دينار واحد لشراء المواد الأولية لإعادة بعث هذه الوحدات الإنتاجية، وعندما شغلت - طبعاً - هذا المنصب في 26 ديسمبر 1999 كانت المساعدة قد منحت قانونيا أي أنه لم تدرج وزارة المالية هذه المساعدة ضمن قانون المالية لسنة 2000، ولم يتمكن إخواننا وأخواتنا في البرلمان من الدفاع أو التساؤل عن مبلغ 87 مليون دج الذي كان يمنح للمكفوفين، وعندما استلمت العمل كانت الاتفاقية قد تمت لكن التأهيل لم يتحقق بعد بينما يطالب إخواننا بحقوقهم ويقولون إنهم لا يعترفون بشيء سوى أنهم مكفوفون وفاقدو البصر ومساكين ومن واجب الدولة التكفل بهم من المهدي إلى اللحد وهذا من حقهم لكن ينبغي أن نفكر في حل مثالي، فما هو هذا الحل؟.

الرمزي فلن يستطيعوا العمل خاصة مع تدفق السلع الأجنبية التي تأتي بالأجود والأرخص وتحول دون رواج منتوجهم، وبالتالي لا يستطيعون المنافسة ولا إدخال شريك أجنبي، فحتى الشريك السعودي الذي أبدى استعداداه للتعامل معهم أملى شروطا منها: تحويل الإنتاج من الفرش والمكانس إلى إنتاج الأدوات المدرسية والمحافظ والنظارات وغير ذلك، وتوظيف نسبة 20٪ من مجموع المكفوفين العاملين بهذه الوحدات، وطرده الباقين أي نسبة 80٪ وهؤلاء نتساءل ما هو مصيرهم؟.

أما الحل الآخر المتعلق بالجانب الاجتماعي فهم يرفضون لأنه لا يلائمهم، فما هو مصيرهم بعد أن يتقاضوا رواتب لمدة 21 شهرا خاصة وأن البعض منهم لا تتجاوز أعمارهم 22 أو 23 سنة؟ إذن يكمن الحل الوحيد -وهم يستمعون إلي- في قبولهم الإحالة على التقاعد والدولة مستعدة أن تدفع عنهم مبلغ 21 مليار سنتيم، وتتكفل بنسبة 80٪ وتمسح كل ديونهم مع بقية المؤسسات.

وأخيرا، وحتى يتمكن الإخوة والأخوات من الذهاب لتناول فطورهم، يتعلق آخر أمر بسورة عبس. فأنت تقول إن الله أنزل سورة يعاتب فيها رسوله الكريم في حق أعمى بينما يضم قطاعي 1400 أعمى، وهذا صحيح لكنني ما عبست وما توليت في وجه مكفوف واحد، والدليل أنني استقبلتهم 32 مرة في ظرف 11 شهرا أي بمعدل 3 مرات في الشهر، وفي الحقيقة هم يدينون لي ببقاء لأكون بذلك قد استقبلتهم -فعلا- 33 مرة.

كما أنني عندما أعبس في وجوههم، لا أبتغي من وراء ذلك سوى مصلحتهم، لأن هناك جماعات تتاجر باسمهم، وأشخاصا يستخدمونهم، وأنا كوزير أو كمواطن عاد لا أقبل أن يتاجر باسم المعوقين، فليتاجروا باسم أي أشخاص آخرين أصحاء والحلبة مفتوحة أمامهم، ولا أريد ولا أقبل ولن أسكت عن أي فرد مهما كانت مكانته يريد ابتزاز المكفوفين أو استغلالهم أو استخدامهم ضدي مهما بلغت مكانته، وأنا أرحب بهم وأستقبلهم كلما وجههم إلي، وإذا أرادوا العودة مرة أخرى فأنا أرحب بهم دائما.

في الأساس قبلوا الحل الرابع مادامت الدولة ستتيح لهم فرصة الذهاب إلى التقاعد العادي بنسبة 80٪، لكننا ندفع بالنيابة عنهم كل المستحقات والديون البالغة 446 مليون دج والمترتبة على خدمات شركة سونلغاز ومصحة الهاتف وكذا الضمان الاجتماعي، فاقترحنا أن نتكفل بكل هذه الإجراءات ونسمح كل ديونهم، ونعيد العداد إلى الصفر، وندفع عنهم كذلك مبلغ 21 مليار سنتيم للصندوق الوطني للتقاعد حتى يحالوا على التقاعد. لكنهم بعد أن طرحوا الموضوع على زملائهم الذين يتمتعون بحاسة البصر، لأن هذه الوحدات توظف المكفوفين وغير المكفوفين، سألهم عن مصيرهم باعتبارهم يعملون معهم، فقلنا لهم أنتم مصيركم كمصير العمال الذين تم تقليص عددهم لأنكم تبصرون ولا ينقصكم شيء، وقد أحصينا حوالي 1000 مكفوف وبالضبط 996 مكفوبا والبقية يبصرون ولاحظنا أن هناك وحدة في العاصمة خاصة بتوظيف المكفوفين لا يعمل بها ولا مكفوف واحد، وهؤلاء قلنا لهم: أنتم تطبق عليكم القوانين التي تخص العمال الذين تم تقليص عددهم وسيتكفل بكم في إطار التكفل بالجانب الاجتماعي.

في الحقيقة لقد قبلوا هذا العرض إلى حد ما رغم الدعاية التي أثارها بعض الأشخاص والتي مفادها أننا نحيل على التقاعد كل الذين نكرههم، كما تفوهوا بكلام بذيء لا أود ذكره هنا، لكنني أقول أن هذا غير صحيح لأن صندوق التقاعد يملي شروطا وهو يطالب بمستحقات، سوف ندفعها بالنيابة عنهم حتى يحالوا على التقاعد وكأنهم عملوا لمدة 32 سنة وهذا سار حتى على الأشخاص الذين لم تتجاوز مدة عملهم 10 سنوات أي أننا ندفع عنهم للصندوق مدة 22 سنة المتبقية باعتبارهم فئة خاصة، هذا بالنسبة إلى العرض التاريخي.

أما بالنسبة إلى سؤالك الثاني الخاص بكيفية مساعدتهم، فأعتقد أن أحسن طريقة وأنجع حل بل والحل الوحيد لهذه الفئة هو إحالتها على التقاعد، وإن رفضوا ذلك فسوف تتعقد مشكلتهم من جديد لأنهم لن يتمكنوا من شراء مؤسساتهم، وحتى إن حدث ذلك مقابل الدينار

التقاعد الذي يجب أن يحدد وفق قانون ولا يكون تقاعدا لمدة 5 أو 6 سنوات فقط.

والشيء الجميل - في رأيي - هو أنني طرحت عليك سؤالاً فكان جوابك مقنعا فبارك الله فيك، لكنني أقول لهم من خلال ما عرضته - وأنا دائما مع الرسالة التي حملوني إياها - إن التقاعد هو أنسب وأفضل حل، وشكرا وصح فطوركم. ثانميرث.

الرئيس: شكرا السيد بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس،

لقد وضحت أن المكفوفين سيستفيدون التقاعد الكلي مدى الحياة بنسبة 80٪، ولم أتكلم عن التقاعد النسبي أو التقاعد لمدة سنوات معينة، وقلت إننا ندفع لصندوق التقاعد فارق سنوات الخدمة، نيابة عن كل الذين عملوا لمدة 5 أو 10 أو 20 سنة، وهكذا يحال كل المكفوفين على التقاعد لكننا حددنا لذلك أربعة شروط:

1 - أن يكون المتقاعد مكفوبا.

2 - يجب أن يكون من بين الذين باسروا العمل قبل جانفي 1994 وعليه لا يستفيد هذا الإجراء كل من بدأ العمل بعد هذا التاريخ.

3 - ألا يكون لديه دخل آخر وإذا كان لديه دخل فيجب ألا يتجاوز الحد الأدنى للأجر المضمون البالغ حاليا 8000,00 دج.

4 - ألا يكون عاملا، فهناك الكثير من الأشخاص المسجلين بهذه المؤسسات بينما يعملون في مؤسسات أخرى.

سوف يحال على التقاعد المحدد بنسبة 80٪ كل من تتوفر فيه هذه الشروط، وينطبق ذلك على الجميع.

وقد حدث أن تجمهروا في الشوارع و جاؤوا إلى البرلمان، وأنا أقول لهم إذا كنتم تريدون أن تتكفل بكم الدولة تكفلا كلياً، فلا تفكروا في الأصحاء الذين ستتحذ بشأنهم إجراءات أخرى والقوانين الجزائرية معروفة.

فلتفكروا في أنفسكم وسوف يتم التكفل بالألف (1000) مكفوف التابعين للمنظمة الوطنية للمكفوفين -والتي تحولت إلى المؤسسة الوطنية للإدماج الاجتماعي للمكفوفين- في إطار إحالتهم على التقاعد، وسوف نسوي وضعيتهم المالية مع الصندوق الوطني للتقاعد.

شكرا لكم والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح إن كانت لديه إضافة، فليتنفضل.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات، وقد قال إن هناك 32 وحدة استقبلها 32 مرة أي أنه استقبل كل وحدة مرة واحدة وهذا شيء جميل، لكن السيد الوزير لم يقدم لنا توضيحات عن هذا التقاعد، فهل يحال هؤلاء المكفوفون على التقاعد المسبق ويخضعون في هذه الحالة لنظام التقاعد الذي مدته 15 سنة خدمة ويستفيدون نسبة 60٪ أو 70٪ أم يخضعون لنظام التقاعد الكلي المحدد بنسبة 100٪؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما هي الإجراءات الخاصة بقضية السن؟. فربما يعمل بهذه الوحدة مكفوفون لا تتجاوز أعمارهم 25 أو 26 سنة، فهل تستطيع الدولة أن تحيل على التقاعد أشخاصا تتراوح أعمارهم بين 25 و 30 سنة؟ هذا، وقد قلت سيدي الوزير إن هناك شريكا أجنبيا يود العمل بتلك الوحدات البالغ عددها 32 وحدة، فلماذا لم تفكر الوزارة باعتبارها الوصية على هؤلاء المكفوفين في تخصيص المداخل التي سيوفرها هذا الشريك كرواتب شهرية تمنحها للمكفوفين البالغ عددهم 1400 مكفوف؟ ربما يكون ذلك حلا معقولا لكنني أتفق معك سيدي الوزير أن أحسن وأنسب حل يكمن في إحالتهم على

الرئيس: شكرا السيد الوزير، نكون بذلك قد أنهينا أشغال جلستنا بعد استماعنا إلى كافة الأسئلة، وإلى كافة ردود السادة الوزراء.

سوف نستأنف أشغالنا بعد انتهاء اللجنة القانونية من دراسة النص الذي بحوزتها والاطلاع على التعديلات. كما سنشعركم لاحقا بموعد الجلسة الخاصة بالتصويت، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الثانية والأربعين مساء**

أما بالنسبة إلى الشريك -والذي تعتبره حلا معقولا- فأنا مازلت أصر على أن أحسن حل لهؤلاء المكفوفين هو قبولهم الإحالة على التقاعد بنسبة 80٪ على أن تتوفر فيهم الشروط الأربعة، لأن الشريك سوف يملي عليهم شروطا تثقل كاهلهم، فيضطرون إلى مطالبة الحكومة أو الوزارة بحقوقهم، ومن حقهم أن نحفظ لهم العيش الكريم، ونصون كرامتهم إلى أن يتوفاهم الله تبارك وتعالى أو يجد لهم مخرجا.

شكرا سيدي الرئيس.